الأمم المتحدة

A/76/PV.18

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ١٨

الاثنين، ١١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أفونسو (موزامبيق).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود ١٥ و ١١٩ و ١٢٤ و ١٢٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مذكرة من الأمين العام (A/76/275)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمانة العامة (A/76/237)

إصلاح الأمم المتحدة – التدابير والمقترحات

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نبدأ الآن مناقشة البنود معاً.

السيدة بنزيان (المغرب) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة لعدة بنود معا. ومن المهم للغاية متابعة تقرير الأمين العام عن "خطتنا المشتركة" الذي يشكل خريطة طريق قيمة وأساسية لترجمة النقاط الـ ١٢ الواردة في الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة إلى عمل ملموس ومادي. وكما أبرز تقرير الأمين العام، فنحن في منعطف تاريخي، ويجب أن ننفذ برنامج العمل الذي أوصى به.

ويمثل تنفيذ خريطة الطريق هذه اعترافاً راسخاً بأن منظمتنا هي أنسب إطار للتعاون الفعال، فضلاً عن أنها المنبر المثالي للعمل المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية وتعزيز التضامن الدولي. وتجسد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة إيماننا العميق بأهمية منظمتنا وبفائدتها بوصفها مرجعا وإطارا جماعيين لتضامن المجتمع الدولي الفعال والمتجدد في التصدي للتحديات التي تواجهنا اليوم. ولكي ننفذ الالتزامات الـ ١٢ الحاسمة الأهمية الواردة في الإعلان، نحتاج إلى تعزيز عملنا المشترك لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مدركين أنه لم يتبق على الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠٣٠ سوى أقل من ١٠ سنوات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لقد كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تأثير سلبي للغاية على الكوكب بأكمله، وهي تمثل حالياً التهديد الرئيسي للأمن البشري. وأحيت الجائحة الاهتمام الدولي بمشكلة تغير المناخ، حيث أصبحت الروابط بين مجالات تغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي والسلامة الصحية أكثر وضوحاً. وينبغي أن يكون التداخل بين هذين التهديدين العالميين الرئيسيين – جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ – حافزاً لظهور خطة جديدة متعددة الأطراف تقوم على نهج كلي إزاء هذه التحديات. ويعتقد المغرب أن الحصول على اللقاحات على نحو منصف وفوري من خلال خطة عالمية للتحصين، كما ورد في "خطتنا المشتركة"، أمر أساسي إذا أردنا مساعدة جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، في تجاوز هذه المرحلة الحادة من الجائحة. ونؤيد تماما التزام الأمين العام بضمان أن تكون اللقاحات من المنافع العامة العالمية، وكذلك الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها للتأكد من أن اللقاحات مأمونة وفعالة ومتاحة وميسورة التكلفة للجميع، بما في ذلك من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. وهذا أمر أساسي لتحقيق انتعاش مستدام ومنصف وشامل للجميع.

ويعتزم المغرب، الذي يدعم وضع معاهدة دولية بشأن الأوبئة في إطار المنظمة، تنظيم مؤتمر دولي بشأن التأهب للجوائح والتصدي لها في عام ٢٠٢٢، بالتعاون مع رواندا ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، بهدف توحيد الجهود الدولية لبناء قدرات البلدان على التصدي للأوبئة والتأهب لحالات الطوارئ. ووفقاً لتعليمات جلالة الملك محمد السادس، ينفذ المغرب مشروعاً طموحاً لتصنيع لقاحات كوفيد-١٩ محلياً، وهو ما يجسد سياستنا للتضامن الأفريقي من خلال مساهمة المشروع في تعزيز السلامة الصحية في أفريقيا من خلال رفع مستوى التطعيم في الدول الشقيقة.

ومن المهم أيضاً مواصلة تعزيز الأمم المتحدة وتكريس دورها كفضاء للتفاهم وتوافق الآراء الدوليين الراميين إلى تعزيز السلام وتحقيق التنمية، ولا سيما في أفريقيا، ونشر وتعزيز القيم والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحوار بين الثقافات والحضارات. ونحن بحاجة إلى تعددية أكثر انفتاحاً وفعالية وصلابة وبراغماتية. ونرى أنه يجب علينا أن نبني نظاماً متعدد الأطراف متجدداً ومنصفاً بغية تعزيز التضامن الدولي من النوع الذي ينبغي أن يوجه عالم ما بعد كوفيد-١٩. وقد أكدت المملكة المغربية مراراً وتكراراً ضرورة أن نعيد التفكير في العمل المتعدد الأطراف وأن نضع نهجاً جديدة وأن نحدد مفاهيم توافقية قادرة على إلهام حملة جديدة لمواجهة تحدياتنا الفورية والمستقبلية وتعزيز فعالية المؤسسات الدولية. وفي ذلك السياق، نشيد بجهود الأمين العام والقيادة والمثابرة اللذين أظهرهما منذ بداية الجائحة من خلال دعواته العديدة إلى تكثيف الجهود من أجل منظمة أقوى وتنشيط العمل المتعدد الأطراف.

ونرحّب أيضاً بالاهتمام الكبير الذي تبديه "خطتنا المشتركة" فيما يتعلق بالأجيال القادمة والمستقبل الذي سنتركه لهم. ولذلك، يجب علينا أن نعزز التضامن بين الأجيال وأن نكفل أن تأخذ أعمالنا ومبادراتنا في الاعتبار بصورة كاملة العالم الذي سنتركه لأطفالنا. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن عواقب أفعالنا ستؤثر عليهم حتماً. وفي ذلك السياق، نرحّب باقتراح الأمين العام تعيين مبعوث خاص معني بالأجيال المقبلة. وأود أيضاً أن أؤكد على أهمية ضمان استمرارنا نحن الدول الأعضاء في دعمنا للإصلاحات التي بدأها الأمين العام، ولا سيما في مجالات التنمية والسلام والأمن وإدارة المنظمة، التي أثبتت فعاليتها وأهميتها إلى حد كبير. وهذا أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تعزيز خطتنا المشتركة.

وما برح المغرب يُسهم بنشاط في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وسيواصل العمل على تنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع احترام التوازن المؤسسي بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المبين في الميثاق. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجدداً موقف المغرب المؤيد لإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه بغية زيادة تمثيل فئتي الأعضاء على نحو يجسد التطور المستمر في تكوين الأمم المتحدة ويكفل تمثيلاً أكبر لأفريقيا في مجلس الأمن بعد إصلاحه. ويؤكد وفد بلدي من جديد دعمه الثابت

للموقف الأفريقي المشترك، المبيّن في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، الذي يجب أن يظل الخيار الوحيد القابل للتطبيق ليمثل حقوق أفريقيا وأهدافها التي تنصف قارتنا. يدعو هذا الموقف إلى تمثيل عادل ومنصف لأفريقيا بمقعدين دائمين على الأقل يتمتعان بجميع حقوق وامتيازات الأعضاء الدائمين، بما في ذلك حق النقض ما دام حق النقض سارياً، فضلاً عن خمسة مقاعد غير دائمة. كما يؤيد المغرب مطالب مجموعة الدول العربية بزيادة تمثيلها في مجلس الأمن الموسع من خلال مقعد عربي دائم، مع كل ما يرتبط بذلك من حقوق، فضلاً عن التمثيل الكافي في الفئة غير الدائمة.

وبالمثل، فإن عملية تنشيط الجمعية العامة عنصر أساسي من عناصر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. إن الهدف هو جعل الجمعية أكثر أهمية وفعالية واستباقية في التصدي للتحديات العالمية المعاصرة مثل جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ والهجرة ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالبشر.

وأخيراً، نكرر تأكيد موقف المغرب بشأن الحاجة إلى تنشيط عمل اللجان الرئيسية على نحو متناغم من أجل إحداث آثار دائمة على العملية برمتها. ونشدد على ضرورة مضاعفة جهودنا لزيادة التآزر والاتساق عن طريق إزالة الثغرات والتداخلات والازدواجية بين بنود جدول الأعمال. ومن الضروري أيضاً أن نعزز مواءمة جدول أعمال الجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويمكن للرئيس أن يعوّل على التزام المغرب ومشاركة وفد بلدي النشطة في اجتماعاتنا المقبلة، بما في ذلك الاجتماع المزمع عقده في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن التقرير المتعلق بخطتنا المشتركة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد مناقشةً اليوم المشتركة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطركم بإيجاز وجهات نظرنا الأولية بشأن تقرير الأمين العام عن خطتنا المشركة، في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

إن الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة الذي اعتمده قادتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ قد دعا الأمين العام إلى تقديم تقرير بتوصيات. ونتقدم إلى الأمين العام غوتيريش بالشكر والتقدير على تقريره الذي يستند إلى مجالات الالتزام الـ ١٢ المحددة في الإعلان. ونعترف أيضاً بالعمل الذي قامت به مؤسسة الأمم المتحدة وشركاؤها في إعداد التقرير. ونقدّر كثيراً من المقترحات والأفكار والرؤية الهامة للأمين العام التي يجسدها التقرير. لقد كانت جائحة كوفيد-١٩ بمثابة منبّه لإيقاظنا. وعلينا أن نحقق بصدق خطة مشتركة إذا أردنا أن نمضي قدماً. فإذا واصلنا السير على طريقنا الحالي، الذي يسعى إلى تقسيمنا أكثر من ذلك، فسينتهي بنا المطاف إلى أن نبتعد أكثر عن قدرتنا على التجديد والتعافي. وينبغي أن تشمل رؤيتنا إصلاح تعددية الأطراف، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، والتنمية، ومكافحة الإرهاب، وتغير المناخ والبيئة، والتمويل، والجوائح واللقاحات، والسلام والأمن، من بين أولويات أخرى.

وهناك مجالات تحتاج إلى مزيد من التركيز، بطبيعة الحال. فعلى سبيل المثال، أدرك تشديد الأمين العام على مكافحة الإرهاب، ونشيد بعمل مكتب مكافحة الإرهاب. ولكن التقرير يتناول الإرهاب كأولوية في عُجالة كبيرة. والواقع أن كلمة "إرهاب" لا تظهر إلا مرتين في التقرير، على النقيض من عبارة "تغير المناخ" التي تظهر أكثر من ٢٠ مرة، وكلمة "مناخ" التي تظهر أكثر من ٧٠ مرة. وآمل أن يتسنى علاج ذلك عاجلاً وليس آجلاً، لأن الإرهاب لا يزال أخطر تهديد للسلام والأمن العالميين وأحد أكبر العقبات أمام تحقيقنا لخطتنا المشتركة.

ونقدر أيضاً التركيز على تغير المناخ. ولا شك في أنه سيطبع الخطة المشتركة بطابعه. ولكن الهند، كما أكدنا، هي البلد الوحيد من بين بلدان مجموعة العشرين الذي يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف باريس. إننا غير قريبين البتة من هدف الـ ١٠٠ بليون دولار. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون هدف الصفر الخالص هدفاً عالمياً، حيث ينبغي للبلدان المتقدمة النمو في الواقع أن تخلي حيز الكربون للبلدان النامية بحلول عام ٢٠٥٠. إننا بحاجة إلى هدف تحت صفري خالص للبلدان المتقدمة النمو لأن الأهداف الفردية الصفرية الخالصة، من دون تطبيق مسؤولية مشتركة ولكن متباينة، ستؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية.

وأنا واثق بأن هذه المسائل وغيرها ستُناقش بمزيد من الدقة مع سير أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وإلى جانب مراعاة مدخلات مختلف الجهات المعنية مثل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وقادة الشباب، يجب أن نضع في اعتبارنا أن الموافقة على هذه التوصيات وتنفيذها يجب أن يحافظا على الطابع الذي يركز على الدول الأعضاء في جميع عمليات الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن هذا ما سيكون الحال عليه عندما نمضي قدماً، بحيث تصبح أولويات الدول الأعضاء، التي تمليها مساراتها وظروفها الإنمائية، المحرك الرئيسي للنتائج المتفق عليها. وستكون الهند مشاركاً بنّاء ونشطاً في تلك العملية التي ستضمن أن تنظر الدول الأعضاء بعناية في كل اقتراح من المقترحات المحددة الواردة في التقرير بغية التوصل إلى نتائج شاملة وتوافقية وفقاً لإجراءات الأمم المتحدة المعمول بها.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. ويرحب وفد بلدي بجهود الأمين العام وبنشر تقريره عن خطتنا المشتركة. ونشيد أيضاً برؤيته لمستقبل التعاون العالمي من خلال تعددية الأطراف الشاملة للجميع والمترابطة والفعالة، على النحو المبين في التقرير الذي أود الآن أن أقدم رداً أولياً عليه.

أولاً، فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي، نؤيد الموضوع الرئيسي للتقرير وهو النهوض بالاستدامة من أجل مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر أماناً وأفضل حالاً. لقد أطلقت ماليزيا مؤخراً خطتها الوطنية الثانية عشرة للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥ تحت شعار "ماليزيا مزدهرة وشاملة ومستدامة". وهو يحدد التزامنا بتنفيذ التحول على الصعيد الوطني إلى ممارسات وأنماط حياة اقتصادية أكثر استدامة تقدر ثرواتنا الطبيعية وسلامة بيئتنا. سيعالج هذا التحول قضايا تغير المناخ، وممارسات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وفقدان التنوع البيولوجي، وعدم الاتساق في تنفيذ السياسات، من بين أمور أخرى.

كما أعلنّا مؤخراً عن هدفنا بأن نصبح بلداً محايداً من حيث الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. ودعماً لذلك، سننفذ أيضاً أدوات اقتصادية مختلفة بشأن تسعير الكربون، مثل ضريبة الانبعاثات الكربونية ومخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات. كما نؤيد اقتراح عقد مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي يعقد كل سنتين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام، ورؤساء المؤسسات المالية الدولية، للعمل من أجل اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولاً ومرونة. وتتطلع ماليزيا، بوصفها عضواً في مجموعة الحوكمة العالمية، إلى مواصلة العمل مع مجموعة العشرين وأصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز إطار حوكمة عالمي أكثر شمولاً ومساءلة وفعالية.

ثانياً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحماية الاجتماعية، تؤيد ماليزيا الدعوة إلى تعزيز التضامن العالمي في التصدي للجائحة واعتبار اللقاح صالحاً عاماً عالمياً. ونواصل دعوة الدول الأعضاء إلى مناصرة تعددية الأطراف في اللقاحات لضمان التوزيع المنصف للقاحات للجميع، ولا سيما بالنسبة للسكان الذين لديهم إمكانية وصول متدنية أو معدومة لهذه اللقاحات المنقذة للحياة. كما نؤكد على الحاجة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للقاحات لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في ضمان تطعيم ٧٠ في المائة من سكان جميع البلدان بحلول منتصف عام ٢٠٢٢.

ونؤيد أيضاً الدعوة إلى تحسين إدماج ومشاركة النساء والشباب وأصحاب المصلحة المعنيين مثل منظمات المجتمع المدني في كل مجال، ولا سيما في صنع القرار. ونعمل في ماليزيا على تشجيع زيادة مشاركة الشباب في السياسة وعمليات صنع القرار. ففي عام ٢٠١٩، وافق برلماننا على مشروع قانون يخفض سن التصويت في الانتخابات العامة من ٢١ إلى ١٨ عاماً. ونعتقد أن الشباب يمكنهم، وينبغي لهم، أن يسهموا في العملية الديمقراطية وأن يكونوا جزءاً من بناء الدولة. وبوصفنا عضواً في لجنة وضع المرأة، نؤيد أيضاً الاقتراح المتعلق باستكشاف إعادة تقييم لدور اللجنة في زيادة التعجيل بالإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي وتنفيذها.

وفيما يتعلق بنماذج الأعمال المقترحة، نحث أيضاً الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ الخطوات اللازمة

لضمان عدم مشاركة أي مؤسسة تجارية في أنشطة مرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان، مثل تلك الواردة في التقرير المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/HRC/22/63) الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وعلى نفس المنوال، نأمل أن تشمل المناقشة المقبلة لهذا التقرير أيضاً الحالة في البلدان المتضررة من التدابير القسرية الأحادية الجانب. وترى ماليزيا أن هذه التدابير تتعارض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. تؤثر الجزاءات الأحادية الجانب تأثيراً سلبياً على الأعمال الحرة والمفتوحة عبر الحدود وتعيق التنمية الاجتماعية لعامة السكان. ولا يزال وفد بلدي يدعو إلى رفع الجزاءات الأحادية الجانب من أجل حماية حقوق الإنسان للجميع، وخاصة أثناء الجائحة. إن هذا وقت التضامن وليس وقت الاستبعاد.

ثالثاً، فيما يتعلق بالسلام والأمن، نرحب بـ "خطة السلام الجديدة" المقترحة كما هو معروض في التقرير. ومع ذلك، كنا نود أن نرى تركيزاً أكبر على حل النزاعات، بما في ذلك آليات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ونشير أيضاً إلى عدم وجود أي ذكر في التقرير للنداء من أجل وقف إطلاق النار العالمي الذي دعا إليه الأمين العام في عام ٢٠٢٠. وبوصفنا المطلق الرئيسي لمبادرة البيان المشترك بشأن وقف إطلاق النار العالمي، الذي أيده أكثر من ١٧٠ بلداً، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي زيادة تعزيز النداء والزخم بروح من السعي إلى تنفيذ خطتنا المشتركة من أجل السلام.

وفي الوقت نفسه، ندعو أيضاً إلى تكريس جهود وموارد جماعية لجهودنا المتواصلة لصون السلام العالمي وتجنب الأزمات الجيوسياسية الكبرى. وعلى الرغم من عدم حدوث حرب عالمية ثالثة أو تفجير للأسلحة النووية منذ إنشاء الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نتذكر أن خطر وقوع هذه الكوارث ما زال قائما. ونواصل دعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ التزاماتها وتعهداتها بضمان عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وعلينا أيضاً أن نوضح أن سباق التسلح ليس جزءاً من خطتنا المشتركة ويجب ألا يكون كذلك. ويجب أن ننهي سباق التسلح في كل ركن من أركان العالم. ويجب على الجميع الامتناع عن القيام بعمل عسكري استفزازي محتمل قد يؤدي إلى تصعيد التوتر وإشعال فتيل النزاع.

رابعاً، فيما يتعلق بتعزيز الأمم المتحدة، ندعو الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. فهذا ليس خياراً. ومن الضروري تمكين منظمتنا من أداء ولايتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وفي هذا الصدد، دأبت ماليزيا على الوفاء بالتزاماتها الهامة، ويسرنا إدراجنا في قائمة الشرف على مدى السنوات القليلة الماضية. كما يسر ماليزيا أن تقوم بدورها في المساهمة في تعزيز عمل الجمعية العامة. وقد استضفنا، بالاشتراك مع إكوادور وفنلندا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، حلقة العمل الانتقالية الأولى بين مكاتب رئيس الجمعية العامة في الشهر الماضي بغية تيسير الانتقال السلس وتعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب حتى يتمكن من تنفيذ ولايات الجمعية العامة على نحو أفضل. وأود أن أضيف أن إصلاح المنظمة لن يكتمل من دون إصلاح مجلس الأمن. فبعد عقود من المداولات، يجب أن نجعل المجلس أكثر ديمقراطية من حيث عضويته وعمليات صنع القرار فيه.

وما قدمتُه اليوم هو بعض من أفكارنا الأولية في التقرير، مشيراً إلى أننا بحاجة إلى مزيد من المشاركة في المناقشة بشأن كيفية النهوض بخطتنا المشتركة. وإن وفد بلدي على استعداد لدعم تلك العملية، بما في ذلك عن طريق المشاركة والعمل إلى جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة والوكالات ذات الصلة وأصحاب المصلحة في هذا الصدد.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تود كوستاريكا أن تناقش التقرير الأخير للأمين العام، خطتنا المشتركة، في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

لعل أهم درس يمكن استخلاصه من الأزمات الحالية هو التشرذم النسبي لنظامنا الدولي. فكثيراً ما ننسى أن ما يحدث في أي مكان يمكن أن يؤثر علينا جميعاً في كل مكان. وإذا كان لنا أمل في مستقبل أفضل، فيجب أن يستند ذلك المستقبل إلى الاعتراف بأن رفاه مجتمع

واحد في ركن من أركان العالم لا يقل أهمية عن رفاه المجتمعات الأخرى في كل ركن آخر، وأن حاضرنا ومستقبلنا متشابكان وأن أعمالنا القصيرة الأجل لها عواقب طويلة الأجل.

تحثنا خطتنا المشتركة على إعادة البناء بعد الأزمات الحالية والعمل على إقامة عالم أكثر شمولاً للجميع وإنصافاً وقدرة على الصمود. ويُطلب منّا ألا ننسى الدرس الذي مفاده أن الترابط، والتعاطف الذي يمكن أن يخلقه، سيكون أساسياً لنجاحنا. وفي هذا الوقت، عندما يبدو الكثيرون خارج هذه الفقاعة متشككين بشأن قدرتنا الجماعية على النهوض، يجب أن نعقد العزم على بذل المزيد من الجهد لتمهيد الطريق أمام الأمم المتحدة لكي تنهض بهذه المناسبة وتفعل كل ما لديها من قدرة وتصميم لمساعدة المنظمة وبلداننا على تغيير مسار مصيرنا المشترك – بينما لا يزال هناك مصير يمكن تغييره.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عنصر أساسي في خطتنا المشتركة وتطالبنا بإنشاء عقد اجتماعي جديد لعصر جديد. وهي تعزز الوعود التي قُطعت لكوكب سئم من النزاعات وآثار تغير المناخ والآن من الجائحة. إنه اتفاق جديد مع الكوكب وساكنيه يجب أن نقرر ببساطة الإبقاء عليه. ولكننا لا نستطيع الوفاء بهذه الوعود ما لم نقرر جميعاً أن نفعل ذلك معاً. وستواصل كوستاريكا القيام بدورها وأكثر من ذلك، بوصفها عضواً نشطاً في هذه المنظمة، وفي شبكة قادة الأمم المتحدة في ذكراها الـ ٧٥، وفي التحالف من أجل تعددية الأطراف. ونفعل ذلك لضمان أن تبقى أنبل وأكبر وعودنا لناخبينا، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، في صميم التزاماتنا المتعددة الأطراف.

إن هذه جائحة خطيرة ومن المرجح جداً أن تستمر في شكل متحورات تنشأ في المجتمعات المحلية التي فشلنا حتى الآن في تطعيمها. ولكن الجائحة ليست مسؤولة عن تقاعسنا وعدم فعاليتنا. وهي لا تبرر التخلي عن التزاماتنا في مجال حقوق الإنسان، أو إضعاف معاييرنا الديمقراطية، أو الترويج لخطاب الكراهية أو الحماس القومي. كما أنها ليست مسؤولة عن النزاعات التي نفشل في حلّها أو القرارات التي نتخذها دون جدوى أو التحذيرات التي نسمعها ولكنها لا تلقى أذناً صاغية.

لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء. لقد حان الوقت للوقوف بحزم ضد هشاشة النظم الإيكولوجية والنظم المالية الدولية والمثل الديمقراطية، بل انهيارها، ومجتمعاتنا التي أصبحت الآن مفرطة في التسلّح بشكل خطير وتناقص حيوية نظامنا المتعدد الأطراف. هذا هو الوقت المناسب للاختيار. هل سنبقى على المسار أم سنسلك طريقاً جديداً؟ هل سنعيش في عزلة، ولا نتطلع إلا إلى مصالحنا الخاصة، أم سنعمل معاً لحل المشاكل العالمية الملحة؟

فلنختر الخيار الثاني، المسار الذي لا ينطوي على طرق مختصرة ولكنه يعد بالكثير. وفي هذه المسيرة الجديدة، ينبغي لنا جميعاً أن نؤدي دورنا. وتمثل خطتنا المشتركة نداء إلينا جميعاً – إلى أغنى البلدان والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأكثر ضعفاً، وإلى كل من تضرر من تغير المناخ ووحشية النزاع والسلطوية وعدم المساواة والتهميش، إلى الذين لم توجه إليهم الدعوة بعد إلى طاولة السياسات للمساعدة في جعل العالم مكاناً أفضل. إنها دعوة لنا جميعاً، دون استثناء أو تمييز، لأننا جميعاً نستحق أن نحتل مكاناً أكثر كرامة وتمكيناً وصحة تحت شمس واحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

السيد بيبر (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن البند ١٢٤، المتعلق بتقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة.

وود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على التشاور الواسع والشامل وتقديمه تقريراً وتوصيات غنية، والتي ما زلنا نعمل على استيعابها. وبمجرد أن نقيم التقرير تقييماً كاملاً، فإننا على استعداد للمشاركة بنشاط في التصدي لتحدياتنا الحالية والمستقبلية على النحو المعروض في التقرير، بهدف تحسين الحوكمة العالمية.

ويقدّر الاتحاد الأوروبي التقرير بوصفه مساهمة ملموسة في تعزيز تعددية الأطراف، وفي صميمها أمم متحدة أقوى وأكثر شمولاً تستجيب لما طلبه القادة في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى

السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ونشاطر الأمين العام أيضاً تحليله الصريح والرهيب لحالة العالم، وأوجه القصور في الحوكمة العالمية، والحاجة الملحة إلى العمل على تجنب سيناريو الانهيار والعمل على تحقيق انفراجة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة عقد جلسة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في هذه القاعة، حيث يمكننا مناقشة المقترحات الواردة في خطتنا المشتركة مع الأمين العام بمزيد من التفصيل.

ونشير على نحو إيجابي إلى أن رئيس الجمعية العامة التزم بأن يعالج هذه المسألة باعتبارها أولوية قصوى في هذه الدورة، ويؤيد تأييداً كاملاً دوراً قيادياً له في عملية المتابعة. والخطوة المباشرة التالية هي الاتفاق على إطار يمكّننا من متابعة التقرير وتوصياته وتوضيحها في إطار المبادرات والآليات القائمة مع الحفاظ على الزخم بشأن هذه المسألة الهامة. وسيؤيد الاتحاد الأوروبي قراراً إجرائياً قصيراً وموجزاً لتوفير هذا الإطار، الذي من شأنه أن يسمح بمواصلة التشاور الواسع والشامل مع أصحاب المصلحة الخارجيين. ونحن على استعداد للمشاركة مع جميع الأعضاء ومع شركائنا فيما نمضي قدماً في هذه المسألة الرئيسية.

السيد روميرو بوينتيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة فخامة السيد عبد الله شاهد على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، التي سيحظى خلالها بالدعم الكامل من وفد بلدي.

ونحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة وبتقديمه في ١٠ أيلول/سبتمبر. ونشاطر الأمين العام دعوته إلى تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي بوصفها حلاً لتحدياتنا العالمية الحالية والمقبلة.

ونظراً للطابع البرنامجي للتقرير، آخذين في الاعتبار العدد الكبير من المقترحات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، فضلاً عن إدراج مفاهيم ومصطلحات مختلفة تتطلب مزيداً من النظر والتفصيل الحكومي الدولي، فإن التقرير يستحق تحليلاً هادئاً وشاملاً من جانب الدول الأعضاء. ومن شأن مقترحات مثل إعادة النظر في مجلس الوصاية وإنشاء برنامج للطوارئ واعتماد صكوك دولية جديدة لم تتفق عليها الدول الأعضاء بعد، على سبيل المثال لا الحصر من بين المقترحات البارزة، أن يكون لها أثر كبير على منظومة الأمم المتحدة وعلى ولايات مختلف الهيئات وأساليب عملها بل وعلى وظائفها في بعض الحالات بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن لأفكار أخرى أن تؤثر في أدوار الدول الأعضاء والأمانة العامة أو أن تفتح طريقاً جديداً لمشاركة الجهات الفاعلة الأخرى في أعمال المنظمة. ولذلك نحتاج إلى مناقشات حكومية دولية لمواصلة استكشاف هذه الأفكار وتحقيق توافق الآراء اللازم لتحديد جدوى المضي قدماً في كل مقترح من المقترحات. وبينما نتفق على أننا بحاجة إلى أمم متحدة أقوى، فإننا نعتقد أنه يجب علينا أن نتحرك في ذلك الاتجاه على أسس متينة وبتوافق الجميع.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزامنا الثابت بمواصلة العمل مع المنظمة ودولها الأعضاء من أجل الدفاع عن نظام دولي أكثر ديمقراطية وعدلاً، نظام يستجيب لمطلب السلام والتنمية والعدالة من جانب جميع شعوب العالم ويضمن الحفاظ على تعددية الأطراف والقانون الدولي وتعزيزهما.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. وأدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة من البلدان عبر الإقليمية – جورجيا ورواندا وسنغافورة والسويد وفيجي والمكسيك وقطر، وبلدي الدانمرك.

نفهم أن الجلسة العامة اليوم ذات طابع إجرائي في معظمها، وذلك أساساً للسماح للجمعية العامة بتسجيل تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" رسمياً في دورتها السادسة والسبعين. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بالمناقشة الموضوعية في الجمعية العامة بشأن خطتنا المشتركة المقرر إجراؤها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ومن المفهوم أن رئيس الجمعية العامة، وكذلك الأمين العام، سيكونان حاضرين في تلك المناقشة الهامة.

ونعتقد أن طبيعة التقرير والتحديات التي يتناولها تستحق الاهتمام الكامل والمُركز من جانب قادة هيئتين رئيسيتين من هيئات

الأمم المتحدة، الجمعية العامة والأمانة العامة. وعلى نفس القدر من الأهمية، ستمنح الفترة حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الدول الأعضاء مزيداً من الوقت لاستيعاب كل من التحليل والتوصيات العديدة الواردة في التقرير، وبالأخص للتفكير في الطريقة التي يمكننا بها نحن الدول الأعضاء أن نمضي قدماً في مداولاتنا ومتابعة التقرير. ونعتقد أن التقرير والتحليل والتوصيات التي يتضمنها تستحق تفكيراً ومتابعة جادين ومدروسين.

إننا نواجه تحديات غير عادية ربما تتطلب عمليات وحلولاً غير عادية. ونتطلع إلى العمل مع جميع زملائنا بغية ضمان أن تتمكن الجمعية العامة من إرسال إشارة واضحة لا لبس فيها بأننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مستعدون للاستثمار في مختلف المناقشات والمداولات والمتابعة الملموسة للتحليل والتوصيات العديدة الواردة في تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة، التي طلبنا منه أن يعدها ويقدمها لنا.

السيد فارغانوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون لإتاحة الفرصة لنا لإجراء مناقشة أخرى أكثر تفصيلاً لتقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة وأفكاره بشأن الاتجاه المستقبلي لعمل المنظمة والتعاون الدولي.

ونعتقد أن التقرير يتضمن الكثير من العناصر التي تستحق اهتماماً وثيقاً. ونتفق مع أطروحته الأساسية بشأن ضرورة تعزيز تعددية الأطراف في العلاقات الدولية التي ينبغي أن تصبح أساس نظام عالمي أكثر عدلاً ومتعدد الأقطاب. وللأسف، نشهد في الوقت الراهن اتجاهاً مختلفاً. فالانقسامات في المجتمع الدولي آخذة في التزايد، مما يشكل تهديداً خطيراً للجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التقليدية والمحدثة على السواء في مجالات مثل الرعاية الصحية والفضاء الرقمي والمناخ وتقسيم الطبقات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، نؤيد دعوة الأمين العام إلى التضامن والعمل الجماعي. كما نرحب بتركيزه على مصالح البلدان النامية.

ونحن على استعداد للمساعدة في تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعاونه مع مجموعة العشرين، وتعزيز النهج القائمة على العلم لعمل المنظمة العالمية، واعتماد إصلاح شامل للنظام الضريبي الدولي ونظام الحوكمة الاقتصادية العالمية قاطبة، وتنظيم الذكاء الاصطناعي، والحد من تأثير الشركات التكنولوجية العملاقة، وتحسين فعالية إدارة الإنترنت. بيد أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى الإشارة إلى أن بعض استنتاجات التقرير غامضة في رأينا وتتجاوز نطاق عمل المنظمة على النحو المنصوص عليه في وثائقها الأساسية ومعاييرها المتفق عليها.

وفي سياق المسائل المتصلة بالسلام والأمن، نعتبر أن التركيز على حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية غير مناسب. كما أن الفكرة القائلة بأن المناخ والأمن مرتبطان ارتباطاً وثيقاً تؤدي إلى نتائج عكسية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إحدى نقاط القوة في منظومة الأمم المتحدة هي مبدأ تقسيم العمل بين هيئاتها الرئيسية، حيث يتعامل كل منها مع شؤونه دون التعدي على ولايات الهيئات الأخرى. وإزاء هذه الخلفية، من الواضح أن الخلط بين الولايات لا يمكن أن يؤدي إلا إلى ازدواجية في الجهود وإلى تخفيض الفعالية الكلية لمنظمتنا العالمية. وفي رأينا أنه في حين أن حالات ضعف التنسيق بين أولئك الذين ينفذون ولايات متداخلة هي نتيجة لامسؤولية الأفراد أو الخطأ البشري – ما من أحد يتصف بالكمال–، ولكن ذلك بالتأكيد ليس سبباً لإعادة النظر باستمرار في الولايات والإصلاحات.

إننا لا نوافق على المطالب التدخلية في شؤون الدول فيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ التي لا تأخذ التفاوتات في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار وتنتهك سيادتها. ولا نعتبر أن من المفيد الضغط على البلدان لكي تتجاوز التزاماتها بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أو تطبيق ضوابط الردع الاقتصادية على الصناعات الوطنية ذات انبعاثات الكربون الكثيفة أو الحمائية الإيكولوجية في التجارة. إن محاولات تحقيق الأهداف المناخية بضربة واحدة يمكن أن

تؤدي إلى اختلالات خطيرة في الطاقة من النوع الذي ما فتئنا نشهده في الأسابيع الأخيرة، بل إلى اضطرابات اجتماعية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، يساورنا القلق إزاء عدم وجود دعوات إلى الامتثال للاتفاقات القائمة والتفاوض على اتفاقات جديدة بتوافق الآراء، فضلاً عن التشديد المفرط على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي لا تحظى بتأييد عالمي. وبينما نسمع دعوة الأمين العام إلى تعميم النهج المتبعة في نزع السلاح من أجل الأمن الفردي وأمن الدول والأمن الجماعي، بيد أن تآكل النظام الحالي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار له بعض الأسباب الملموسة جداً، وفي المقام الأول الأعمال المتعمدة التي تقوم بها عدد من الدول بهدف تقويضه لإعطاء أنفسها حرية أكبر، بما في ذلك من حيث الضغط القسري.

وينبغي أن يستند التعاون المتعدد الأطراف أولاً وقبل كل شيء إلى قرارات هيئات الأمم المتحدة التي أنشأها الميثاق. فكما كان الحال بالفعل في العديد من المبادرات، فإن توصيات ما يسمى الهيئات الاستشارية المتعددة للأمين العام المؤلفة من خبراء وسياسيين سابقين قد تكون مزدوجة بل مثيرة للخلاف. وعلى سبيل المثال، فإن المبادرة الرامية إلى إنشاء نوع من منصات للاستجابة في حالات الطوارئ لمناقشة المشاكل العالمية الملحة، التي ستشمل هياكل غير حكومية بالإضافة إلى الدول، تثير تساؤلات. تتعارض هذه الفكرة مع الامتيازات الحصرية للجمعية العامة ومجلس الأمن، اللذين تمكنا من عقد جلسات بنجاح، بما في ذلك على أساس طارئ. وعلاوة على ذلك، إذا لم تُظهر حتى الحكومات ذات السيادة المستوى اللازم من التضامن في مواجهة التهديد المشترك لجائحة مرض فيروس كورونا، فكيف يمكن للنظم الأكثر تعقيداً، مثل منصات الربط الشبكي المقترحة، أن تعمل معاً؟

ولدينا أسئلة مماثلة بشأن هيكل استشاري جديد يتالف من الحكماء لإعداد ما يسمى بمؤتمر قمة المستقبل على أساس مفهوم المشاعات العالمية لم يتم الاتفاق عليه في شكل حكومي دولي. ولسنا مستعدين في هذه المرحلة للاشتراك في الترويج له في وثائق الأمم المتحدة قبل مناقشته فيما بين الوكالات المعنية داخل الدول والموافقة عليه من قبل الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بميدان الرعاية الصحية، نود أن نشير إلى أنه في حين يؤكد التقرير على توصيات الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة المقدمة للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، فإنها ليست المصدر الوحيد لهذه الجهود داخل منظمة الصحة العالمية.

ولا يمكننا أيضاً أن نؤيد الميل إلى مساواة الدول الأعضاء والكيانات غير الحكومية تدريجياً، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة والبلديات، فيما يسمى بنهج تعدد أصحاب المصلحة، الذي ينطوي على خطر إضعاف الطابع المشترك بين الدول لهذه المنظمة العالمية المكرس في ميثاقها، وتدمير كامل هيكل العلاقات الدولية المعاصرة. ونحن مقتنعون بأن هذه الابتكارات لن تؤدي إلا إلى انخفاض فعالية الأمم المتحدة وأدائها الوظيفي. إن آراء الأطراف والخبراء المهتمين الآخرين هي بالطبع إسهام مفيد في المناقشات، ولا يسعنا إلا أن نرحب بها، بما في ذلك من خلال الحوارات الوطنية معهم. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضع في اعتبارنا أن الدول هي التي تخضع للقانون الدولي، وبالتالي هي التي تتخذ القرارات وهي مسؤولة عن تنفيذها.

ونأمل أن يأخذ زملاؤنا في الأمانة العامة شواغلنا ووجهات نظرنا في الاعتبار وهم يتقدمون بالمقترحات الواردة في التقرير.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالتقدم بخالص الثناء للأمين العام على التقرير المعروض علينا، خطتنا المشتركة. وأعتقد أنه امتثل بإخلاص للولاية التي منحناه إياها في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وذلك بالانخراط، كما أبرز زميلي من الاتحاد الأوروبي، في عملية مشاورات واسعة النطاق شملت بوضوح تفكيراً وتأملاً عميقين من جانبه من أجل تقديم أفكار لنا بشأن كيفية إبقاء الأمم المتحدة ذات صلة في السنوات الـ ٢٥ المقبلة.

ومن الواضح أن هذه هي بداية العملية، وليست نهايتها، حيث أنه قدم التقرير إلى الدول الأعضاء، وعلينا أن نأخذ المقترحات وأن ننظر فيها بعناية وأن نرى كيف يمكن تنفيذها في إطار أولوياتنا وولاياتنا. ومن المهم بشكل خاص أن نتجنب عقلية الانتقاء والاختيار. فهذا أمر شهدناه للأسف في هذه المنظمة في السنوات القليلة الماضية. والطريقة التي يعالج بها التقرير مسألة التنمية مثال من الأمثلة الواضحة جداً على شيء نشعر بخيبة أمل إلى حد ما إزاءه. وينبغي لنا جميعاً أن نتذكر أن أول التزام قطعناه كلنا في الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين هو عدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا الصدد، هناك مسائل هامة جداً، لا سيما بالنسبة للعالم النامي، مثل مكافحة الفقر والحد من أوجه التفاوت الاقتصادي وتعزيز التجارة الحرة. ويبدو أن التقرير لم يتناول هذه المسائل على النحو المناسب. ويبدو لنا أن مفهوم التنمية المستدامة قد تراجع بضعة عقود إلى الوراء. إنني لا أقلل من أهمية تغير المناخ وإلحاحه، ولكن لا يمكننا أن نعود إلى حالة تعالج فيها البيئة، بجميع جوانبها المتعددة، دون إقامة الصلات المناسبة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا مفهوم طورناه وبنيناه على مدى عقود عديدة لضمان أن يكون لدينا فهم مشترك للتنمية المستدامة وركائزها الثلاث، وهو أمر نعتقد أنه يجب معالجته. ويتعين على الدول الأعضاء أن تجلس وتناقشه كجزء من المضي قدماً انطلاقاً من التقرير.

وفيما يتعلق بمسألة الجائحة، أعتقد أن التشخيص والمقترحات التي قدمها الأمين العام تتفق إلى حد كبير مع آرائنا. ويجب أن تتوفر لنا سبل للاستعداد للأزمات المقبلة ومنعها، وتجنب ما شهدناه من مرض فيروس كورونا من حيث عدم المساواة في الحصول على اللقاحات والأدوية والمنتجات الطبية.

ونحذر بشدة من استغلال مفهوم المنافع العامة العالمية. إننا ندرك ما يرمي إليه الأمين العام، ولكننا بحاجة إلى الجلوس والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ما هي بالضبط المنفعة العامة المشتركة، لأنه لا يوجد تعريف مقبول لها حتى الآن. ولذلك ينبغي أن نعالج هذا المفهوم بقدر من الحذر.

وأخيراً، نشعر بتشجيع كبير إزاء مقترحات الأمين العام للإصلاح التي يجب أن تنفذ بالفعل. وعلينا أن نكيف المنظمة مع واقع العالم اليوم. ولعل ذلك أكثر ما يكون وضوحاً في مسألة إصلاح مجلس الأمن. إننا نتحدث عن السنوات الـ ٢٥ المقبلة، ولكن هذه كانت أولوية على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية ومع ذلك لا تزال دون تنفيذ. وإذا كان تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة يمكن أن يجلب أيضاً زخماً للمناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، فإننا نشيد بذلك.

السيدة أندجونغو (الكاميرون) (*تكلمت بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ومتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة وإصلاح الأمم المتحدة وغيرها من التدابير والمقترحات ذات الصلة. ويشكر وفد بلدي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على وضوح تقريره المعنون خطتنا المشتركة ويرحب بأهمية توصياته بشأن تحقيق أهدافنا الإنمائية عملاً بالقرار ٧٠/١.

يتحدث الأمين العام في تقريره عن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات ويدعو الجميع إلى تحمل المسؤولية. وندرك أنه لا يمكننا الاستمرار في تجاهل القضايا الرئيسية المعروضة علينا في سياق الأزمة الراهنة المتعددة الأوجه. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أنه لا يوجد سوى خيارين محتملين: الانهيار والفوضى من ناحية، وبداية جديدة من ناحية أخرى – الوفاء بالوعود لضمان بقاء كوكبنا وظهور عالم مزدهر وسلمي وفقاً للمستقبل الذي نريده.

وفيما يتعلق بإمكانية حدوث فوضى، يشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء الحالة الراهنة. والحقيقة هي أنه ما دامت جائحة فيروس كورونا مستمرة، فإن الاقتصادات تُدمر والفقر وعدم المساواة يزدادان سوءاً، مما يترك أملاً ضئيلاً للشعوب التي تُستنزف وتُحرم من الحصول على السلع والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والأمن ومياه الشرب والغذاء

والتعليم. وفي هذا السيناريو للسباق نحو الانهيار، لا تزال النزاعات مستعرة وتتفاقم. وتهدد وجودنا الآثار الكارثية لتغير المناخ، بما في ذلك المجاعة والفيضانات والحرائق وموجات الحرّ الشديد. ألا يمكن تجنّب الفوضى والانهيار اللذين يقوضان رفاهيتنا بشكل أساسي؟ الكاميرون تقول لا. ولكن هل الفوضى والانهيار اللذان يهددان بصورة خطيرة مستقبل البشرية في حد ذاته حادثان عارضان؟ نحن نقول لا لذلك أيضاً.

والحقيقة هي أنه بدلاً من اختيار الاستكانة والفوضى لدينا خيار العمل. ولهذا السبب تواصل الكاميرون التأكيد على أن عقد العمل الذي أعلنه الأمين العام هو قبل كل شيء عقد لعمل ملموس، إلى حدّ أن تلك مسألة تتعلق بالانتقال من الخطابة والوعود التي لم يتم الوفاء بها إلى التزامات يتم الوفاء بها فعلاً كجزء من التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نركز على جهودنا لتنشيط تعددية الأطراف، بما في ذلك من خلال أمم متحدة تم إصلاحها ومُنحت الموارد التي تحتاج إليها للعمل من أجل سلام البشر وأمنهم وازدهارهم من جهة، والعمل من ناحية أخرى من أجل مصالح الكوكب للأجيال المقبلة.

وفي هذا السياق، فإن خطتنا المشتركة هي أولاً وقبل كل شيء برنامج عمل يتطلب الإرادة والطموح والجرأة لتمكيننا – قبل تسع سنوات من الموعد المستهدف لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – من التعجيل بتنفيذ الاتفاقات القائمة في مجال التنمية المستدامة ومواجهة التهديد الثلاثي، المكون من تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، الذي يدمر كوكبنا. وبغية توفير حلول منسقة ومستدامة وشاملة لهذه التحديات والتهديدات، تدعو الكاميرون إلى إقامة نظام متعدد الأطراف معزز وشامل، يكون حجر الزاوية فيه منظومة فعالة ومرئية ومسموعة للأمم المتحدة، بما يتلاءم مع أهدافها ومبادئها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن خطتنا للسلام والتنمية من أجل توفير حلول مستدامة لمشاكل العالم تتطلب تركيز إصلاح الأمم المتحدة على مسألتين رئيسيتين: ضمان شرعية الأمم المتحدة من خلال تمثيلها وولايتها كحيز مشترك، وتزويد المنظمة بوسائل العمل المناسبة. وهذا يتطلب أولاً وقبل كل شيء إصلاح مجلس الأمن بحيث تحتل أفريقيا مكانها الصحيح بمقعدين دائمين، بما في ذلك جميع الحقوق المرتبطة بها، ومقعدين إضافيين غير دائمين على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. كما يتطلب إصلاحا للسبل، لأنه يجب أن يمنح الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة الوسائل اللازمة لاتخاذ القرارات والموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها اللازمة للوفاء بولاية منظمتنا.

ففي نهاية الأمر، المسألة تتعلق بإعادة التنظيم لتتماشى بشكل أفضل مع الولاية التاريخية للأمم المتحدة. ويجب أن يتماشى نظام المنظمة مع الأولويات والحقائق الوطنية على أساس خطة التنمية المستدامة كخطة عمل للبشرية والكوكب والازدهار. ومما لا شك فيه أنه ليس من الضروري تذكير بعض شركاء الأمم المتحدة بأن الولاية المنصوص عليها في القرار ٧٠/١ تنص على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد في العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

وبلدي، الذي صدق على معظم ن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، يعمل بنشاط على تطبيقها بشكل شامل بوصفها أدوات مهمة للتغلب على الأزمات والتحديات التي تؤثر على مجتمعنا الدولي وكوكبنا وتحشدهما. إن برنامج الإصلاحات الذي اضطلعنا به، بهدف ضمان تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٥، يعكس روح خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ويتماشى مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطة التنمية المستدامة. والكاميرون، إذ تواجه الخيار الذي تفرضه علينا تحديات اليوم العديدة، واعترافا بالطابع المحوري للعصر، ملتزمة التزاما حازما بمسار السلام والأمن والرفاه للجميع. إننا نحث جميع الدول الأعضاء والمؤسسات والشركاء الآخرين في التنمية على نبذ خيار الخذلان والفوضى والانهيار بحزم، وندعو

إلى اتخاذ موقف عملي المنحى بحزم والتضامن والمسؤولية الدوليين. هذه هي الطريقة الوحيدة لدحر جائحة كوفيد-١٩. دعونا نعيد البناء بشكل أفضل، وهذه هي الطريقة التي يمكننا بها ضمان أن تعود التنمية الصناعية في أفريقيا بفوائد حقيقية وتؤدي إلى القضاء على الفقر. وهذه هي أيضا الطريقة التي سنضمن بها بقاء كوكبنا.

السيد كاساي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على التقريرين الواردين في الوثيقتين A/75/982 بشأن خطتنا المشتركة، و A/76/275 بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

على مدى عامين تقريبا، أثرت جائحة فيروس كورونا وما نجم عنها من عواقب على الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما سلاسل الإمداد العالمية، وعلى قطاع الصناعة التحويلية والصناعة في أفريقيا، وهي القارة التي تتسم بأقل قيمة مضافة في مجال التصنيع في العالم. وقد كان ذلك تحديا لاقتصاد القارة وأعاق عمليتي التكامل الاقتصادي الإقليمية والعالمية. وقد شهد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي يعد معلما مهما بالنسبة للأفارقة، تأخيرات في الانتهاء من بعض المفاوضات المتبقية، بسبب الجائحة. لكننا نظل متفائلين، ومع الانتهاء من هذه القضايا، ستمكننا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من زيادة حجم التجارة بين البلدان الأفريقية بأكثر من ٨١ في المائة، وبالتالي زيادة الدخل بنسبة ٧ في المائة. لذلك لا يمكننا المغالاة في التأكيد على أهمية الصمود في تنفيذ المشاريع في إطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا، حيث يسهم ذلك أيضًا في التنفيذ الناجح للاتفاق. إن استمرار دعم الاتفاق أمر بالغ الأهمية ويجب أن يستهدف تمكين البلدان الأفريقية من بناء القدرة على الصمود والاقتصادات الأكثر مراعاة للبيئة وتجنيب سكانها آثار جائحة كوفيد-١٩.

ونحن في أفريقيا ندرك جيدا أن علينا مسؤولية رئيسية عن تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم أيضا التأكيد على أن جهودنا الإنمائية تحتاج إلى دعم بيئة اقتصادية دولية تمكينية وتعاون عالمي. وقد وضعت حكومة إثيوبيا التصنيع في صميم خطتها الإنمائية العشرية، وتعمل بلا كلل لضمان تحقيق الأهداف في غضون ذلك الإطار الزمني. وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف النبيل، أقمنا العديد من الشراكات وأوجه التعاون واستفدنا منها. وعلى الرغم من هذا الدعم وغيره، فإن حصة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا لا تزال أقل من ٥ في المائة، وهي قصة يتردد صداها في البلدان الأفريقية الأخرى. لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق التحول الهيكلي وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية في هذا القطاع. ولذلك تدعو إثيوبيا المنظمات الإقليمية – بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتحديدا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم للتنفيذ الفعال والحسن التوقيت للبرامج في إطار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. ويمكن أن يسهم ذلك أيضا في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

ويثني وفد بلدي على الأمين العام لتقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، الذي يوضح أن تحدياتنا مترابطة ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال استجابة مترابطة بنفس القدر. وفي الواقع، نحن بحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف ووضع الأمم المتحدة في صميم جهودنا. وكما يقول التقرير، فإننا نواجه خيارا بين تحقيق انفراجة أو سيناريو الانهيار. لقد حان الوقت لتجديد عقدنا الاجتماعي، ووضع احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا في صميم سعينا إلى التعافي من الجائحة، والتصدي لتحديات التنمية الملحة، والوصول بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا إلى خاتمة ناجحة وبناء عالم أفضل للجميع .

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الرئيس على دعوته إلى المساهمة في هذه المسألة المهمة، وأضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن التقدير.

قدم الأمين العام أنطونيو غوتيريش في ١٠ أيلول/سبتمبر إلى الجمعية الوثيقة المعنونة خطتنا المشتركة. في ذلك اليوم، شكرته على عرضه في الوقت المناسب وعلى الالتزامات الاثني عشر الواردة في التقرير. وقد جاء تقرير الأمين العام قبل ما وصفه رئيس إكوادور

خلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى لهذه الدورة السادسة والسبعين (انظر A/76/PV.4) بأنه حقبة جديدة للتفاهم مع الكوكب، إذ أن التعاون في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتضامن العالمي ضروريان للدبلوماسية العالمية. وستكون هناك فرصة للتعمق في تحليل التقرير في مجالات محددة، مثل ما يسمى بالعقد الاجتماعي الجديد، والدفاع عن الحقائق والعلم كسلاح ضد المعلومات المضللة في مواجهة انتشار الوباء المعلوماتي، وسبل جديدة لقياس التقدم والازدهار بعيدا عن الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، ستشارك إكوادور على أعلى مستوى وستدعم النظر في المسائل المثارة في خطتنا المشتركة وغيرها من المسائل التي لم تذكر صراحة، مثل الحاجة إلى نهج متوازن للتنمية المستدامة يشمل الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للمحيطات. ولكل هذه الأسباب، أود أن أشدد على دعم إكوادور للمداولات التي ستنشأ عن تقرير الأمين العام.

إناقتراح وضع خطة مشتركة جديدة تحذير يوجه الانتباه إلى عدة جوانب في وضعنا الحالي. ونجابة الاقتراح تحتاج درجة من الإلحاح من أجل إثارة رد فعل إيجابي وتصحيح المسار في العديد من المجالات التي تنطوي على المشاكل. غير أننا نرى أن تقرير الأمين العام ربما يشوبه منظور تشاؤمي يتجاهل أمور عديدة أخرى تجري بشكل جيد ويشكل بالفعل أساسًا لهذه الخطة المشتركة الجديدة، المصممة لتهيئة بيئة مواتية وسليمة ولتمكيننا من احترام صلاحية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعدالة ونظام قائم على سيادة القانون – لا كمجرد مسلمات بل كمعتقدات راسخة. وقد شكلت هذه العناصر أسس الخطة الدولية للسلام والتنمية وحقوق الإنسان طوال ٧٦ عامًا.

ومن الجوانب المهمة بصفة خاصة الدعوة إلى ضمان إتاحة الفرص الكافية لممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص للمساهمة في المداولات داخل منظومة الأمم المتحدة. هذا هو أحد العناصر الرئيسية الذي تقوم عليه قيم الثقة والتضامن في هذه الدبلوماسية العالمية الجديدة، والتي يجب تعزيزها من خلال مساهمات هذه المجموعات إن كان للدول أن تتخذ قرارات مستنيرة. غير أن دعم المجتمع المدني ليس بديلاً عن مسؤولية الدول الأعضاء عن تبني هذه الخطة المشتركة الجديدة وصبغها بطابعنا. ويبدأ ذلك في الداخل بعملنا الجاري، الذي يتقدم ببطء شديد، سواء كنا نتحدث عن تنشيط الجمعية العامة أو إصلاح مجلس الأمن لتوسيع عضويته. ويجب أن يتولى أعضاء المنظمة ككل تنفيذ الالتزامات الـ ١٢ التي حددها الأمين العام في تقريره. هذه ليست مجرد صيحة تنبيه أو خطة طموحة. بل هي مسار عمل فعال وعملي يجب مناقشته في جلسات كجلستنا هذه. ولذلك، أكرر شكرنا على عقد هذه الجلسة، وعلى التزام وفد بلدي بالقيام بالعمل الذي نعلم أنه ضروري ولا يمكن تأجيله أكثر من ذلك.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المشتركة المهمة. كما نشكر الأمين العام على تقريره المعنون "خطتنا المشتركة".

يذكر التقرير أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ليست سوى تذكير آخر بضعفنا في مواجهة الصدمات الاقتصادية التي تعصف بأفقر الناس وأضعفهم. كما أن مكاسبنا وجهودنا الإنمائية التي حققناها بشق الأنفس لبلوغ أهداف التنمية المستدامة قد تراجعت وخرجت عن المسار. ولذلك من الأهمية بمكان أن نستكشف كل السبل الممكنة لإدارة ما نواجه من تحديات صحية واقتصادية وفي الوقت ذاته ضمان الحماية الاجتماعية لشعوبنا. وكما قال رئيس بلدي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه، فإن التزام إندونيسيا بأهداف التنمية المستدامة لم يفتر على الرغم من تفشي الجائحة. وبهذه الروح، واصلنا العمل للتغلب على الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وفي الوقت نفسه ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجري تعزيز قطاع الصحة من خلال الدعم المالي والتقني وتقديم حوافز إضافية للعاملين في المجال الطبي. وقد قدمنا حزم التحفيز الاقتصادي، بما في ذلك تخفيف الضرائب، وإعادة هيكلة الديون ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما سلطنا الضوء

في استعراضنا الطوعي في المنتدى الرفيع المستوى لهذا العام على إصلاحاتنا الاقتصادية الشاملة الرامية إلى ضمان أن يظل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح.

إن جوهر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو عدم ترك أحد خلف الركب. وينبغي ألا يكون مجرد شعار نتشدق به في كل مناقشة، بل يجب ترجمته بفعالية إلى عمل ملموس. ويجب أن تظل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ بوصلتنا لتحقيق الانتعاش المستدام والكلي والمرن. وإندونيسيا، بوصفها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى عام ٢٠٢٣، على استعداد لمواصلة النهوض بمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، ستتولى إندونيسيا في عام ٢٠٢٢ رئاسة مجموعة العشرين تحت شعار "فلنتعاف معا، فلنتعاف أقوى". وستتمثل أولوياتنا خلال رئاستنا في تعزيز الإنتاجية وزيادة القدرة على الصمود وتحقيق الاستقرار وضمان النمو المستدام والشامل للجميع، وتهيئة بيئة وشراكة تمكينية وإقامة قيادة عالمية جماعية أقوى. ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة في ذلك الإطار.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في دعم سلاسل الإمداد العالمية من أجل التصدي للتحديات التي تواجه البحارة نتيجة لجائحة كوفيد-١٩، تحيط إندونيسيا علما بالقسم الوارد في الاستعراض المتعلق بالنقل البحري الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمكرس للمعلومات عن حالة تغيير الطواقم أثناء الجائحة، كما هو مطلوب في القرار ٧٥/١٧. ويتناول القسم مسائل مختلفة تتعلق بصحة البحارة وسلامتهم وأمنهم ورفاههم، وهي مجالات يمكن للصناعة والحكومات والمنظمات الدولية التعاون بشأنها لحماية الحقوق القانونية وحقوق الإنسان للبحارة، وتنفيذ معايير العمل ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتفق عليها في اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦، ولا سيما التخفيف من محنتهم الناجمة عن الجائحة. ونعتقد أن المعلومات المقدمة في القسم المعني من الاستعراض المتعلق بالنقل البحري لعام ٢٠٢١ ستكون ذات قيمة لجهودنا الجماعية لمواجهة أثر الأزمة العالمية لكوفيد-١٩ على البحارة. وتؤكد إندونيسيا من جانبها التزامها باتخاذ تدابير ملموسة فيما يتعلق بالسياسات للتصدي للتحديات التي تواجه البحارة بسبب كوفيد-١٩ بفتح ما مجموعه ١١ ميناء لتيسير تغيير الطواقم وإعادتهم إلى الوطن، وتنفيذ الإجراءات الوطنية وبروتوكولات منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك الحجر الصحي بسبب كوفيد-١٩، ودعم الجهود الدولية المستمرة في هذا المجال، بما في ذلك في إطار المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية.

وأخيرا، نود أن نؤكد للرئيس استعدادنا للمشاركة في المسعى الجماعي للوفاء بالوعود التي قطعها ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق تقدم ملموس.

السيدة جيانغ هوا (الصين) (*تكلمت بالصينية*): أود أن أشكر الرئيس على تنظيمه جلسة اليوم.

لقد تعهد زعماء العالم في العام الماضي، في الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، بالتزام رسمي بتعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. ونشيد بالأمين العام غوتيريش لتقديم تقريره عن خطتنا المشتركة، التي تتضمن إجراءات لتنفيذ الإعلان وتكشف النقاب عن خطة شاملة للاستجابة للتحديات المستقبلية. والصين مستعدة لدراسة التقرير دراسة مستفيضة مع جميع الأطراف ومناقشة توصياته بعمق على ذلك الأساس. وفيما يتعلق بمتابعة التقرير، نود أن نطرح بعض النقاط الأولية.

أولا، يجب أن نتبع نهجا متوازنا لتعزيز الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. في خضم مكابدة العالم لويلات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ستكون الطريق صوب تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي طويلة وشاقة. يواجه المجتمع الدولي تحديات هائلة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتطلب التحديات العالمية مثل تغير المناخ أن نحسن الإدارة العالمية وأن نمارس تعددية الأطراف الحقيقية. فلا يوجد في العالم سوى منظومة واحدة، وهي المنظومة الدولية، الذي تقع الأمم المتحدة في صميمها. ولا يوجد سوى نظام واحد هو النظام الدولي القائم على القانون الدولي. ولا نطبق سوى مجموعة

واحدة من القواعد، وتلك هي القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، الراسخة في مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ونأمل أن تركز منظمتنا على معالجة القضايا البارزة وترجمة التزامنا بالتعددية إلى عمل ملموس في الميدان.

لقد أثرت جائحة فيروس كوفيد -١٩ على المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الفقر على الصعيد العالمي، مما أدى إلى اتساع الفجوة الإنمائية المتزايدة باستمرار. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لخطة التنمية على حساب المسائل الأخرى وأن تضفي زخما جديدا على جهود البلدان الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي إيلاء الاهتمام للمجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الحد من الفقر، والأمن الغذائي، ومكافحة الجائحة وتوفير لقاحات كوفيد-١٩، وتمويل التنمية، وتغير المناخ والتنمية الخضراء، والتصنيع، والاقتصاد الرقمي والقدرة على الاتصال الإلكتروني. ومن المهم تعميق التعاون العملي في تلك المجالات والتركيز على الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية وتيسير تقاسم المكاسب الإنمائية.

ثانيا، يجب أن تتولى الدول الأعضاء القيادة. وينبغي للأمم المتحدة، بصفتها منظمة حكومية دولية للدول ذات السيادة، أن تضمن تلبية أولوياتها لاحتياجات الدول الأعضاء وتجسد ملكيتها لها. إن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام يتطلب أولا تصميم حكومات الدول الأعضاء وبذلها للجهود. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاستماع إلى الأطراف الفاعلة الأخرى، مثل المجتمع المدني والشباب، بغية حشد الأفراد من جميع مناحي الحياة بطريقة متكاملة.

ثالثا، ينبغي أن نحافظ على التضامن والتعاون. ولمواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ وجائحة كوفيد-١٩، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز ممارسة الاحترام المتبادل والتعاون فيما بين البلدان بما يحقق المنفعة المشتركة. إن خطتنا المشتركة تطرح عددا لا بأس به من الاعتبارات والخطط التطلعية لعمل الأمم المتحدة في المستقبل. ويجب أن تكون متابعتها وتنفيذها مركزين. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار شواغل جميع الأطراف على أساس احتياجاتها الفعلية وأن تتخذ إجراءات متابعة تقوم على التشاور الشامل والنهج التدريجي وبناء توافق الآراء.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أولا أن نشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن خطتنا المشتركة، التي أعدت على أساس اتفاق رؤساء الدول والحكومات في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة الذي اعتمد في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. لقد أتاح لنا الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين فرصة عظيمة لا لتجديد التزام المجتمع الدولي بتعددية الأطراف وإعادة تأكيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل لتقييم التحديات الحالية والناشئة التي قد تواجهنا في عالم يكابد ويلات الأزمات – الديون وتغير المناخ ومرض فيروس كورونا والجوائح الأخرى والجوع والفقر – والقائمة تطول. ولكن سرد جميع القضايا ينطوي على خطر نسيان بعضها، وقد وقعت خطتنا المشتركة في ذلك الخطأ. بيد أننا على ثقة من أن مقترحاتها تمثل مساهمة مهمة في المناقشات المستقبلية بشأن النظام الدولي الذي سنحتاجه في حقبة ما بعد الجائحة، ونعيد تأكيد دعمنا لتعددية أطراف أكثر قوة وصمودا.

وتكرر الأرجنتين مرة أخرى تأكيد دعمها الثابت لأي مناقشة تعزز دور الأمم المتحدة والتنسيق فيما بين الدول في مواجهة التحديات الجديدة بغية ضمان مرحلة دولية أكثر شمولا وإنصافا قادرة على أن تستجيب لاحتياجات شعوبنا بينما لا تترك وراءها أحدا. ونأمل أيضا أن يسهم هذا الاقتراح في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية التي نحتاجها لاستئناف السير على مسار تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومع مراعاة ذلك، سندرس تقرير الأمين العام بعناية حتى نتمكن من العمل على تطوير المواضيع التي يحددها خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وكل منها يستحق تحليلا شاملا لأن تقرير الأمين العام، إذ يجب ألا ننسى، ليس وثيقة منعزلة، بل ينبغي قراءته مع الصكوك ذات الصلة بالمنظومة التي تتناول مختلف المسائل الموضوعية. وتقترح خطتنا المشتركة خريطة طريق لعمل الأمم المتحدة في السنوات القليلة القادمة. ويجب على الدول الأعضاء الآن أن تبدأ في مناقشة

الإجراءات المقترحة والمسائل التي لا تتوفر، ثم تتوصل إلى الاتفاقات اللازمة لتنفيذها المحتمل. وهذه عملية لا يمكن أن تقودها سوى الدول الأعضاء في إطار الجمعية العامة، ولا سيما من خلال مراعاة خطة إنمائية تستجيب للتحديات الحالية والمستقبلية.

إن تعليقات وفد بلدي أولية حتى الآن. ونأمل أن نشرح آراءنا بشأن المسائل الموضوعية التي أثيرت في الوثيقة في الجلسة المقبلة المقرر عقدها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الختام، أود أن أعرب عن استعداد وفد بلدي للعمل البناء في هذه العملية.

السيد محمد عامر خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على إتاحة الكلمة لي بشأن البند الهام من جدول الأعمال المتعلق بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وعلى تشجيعنا على اغتنام فرصة هذه المناقشة المشتركة لإحراز تقدم في النظر في العناصر المدرجة في تقرير الأمين العام بشان خطتنا المشتركة.

ونرحب بالتقرير باعتباره عملية مدروسة ودعوة لتعزيز الالتزامات الاثني عشر التي جرى التعهد بها في إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. ويعرض التقرير عدة مفاهيم ومقترحات جديدة تستحق نظر الدول الأعضاء فيها عن كثب. ولا تهدف انتقاداتنا إلى الانتقاص من مقترحات الأمين العام المهمة، ولكن لضمان اتخاذ إجراءات فعالة تستجيب للمصالح والتطلعات الوطنية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولذلك سأدلي ببعض التعليقات.

من المهم التأكيد على أن هدفينا الرئيسيين بموجب ميثاق الأمم المتحدة هما صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية من خلال التعاون الدولي. وأضيف احترام حقوق الإنسان لاحقا كهدف ثالث للأمم المتحدة بعد اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في كل مجال من هذه المجالات ترجع إلى أوجه قصور هيكلية لا لعدم القدرة على حشد الإرادة السياسية على الصعيدين الوطني والدولي لتنفيذ الإجراءات والقرارات التي تتماشى مع مقاصد ومبادئ الميثاق والالتزامات الدولية والوطنية التي قطعتها الدول الأعضاء.

وينبغي لجهودنا للبناء من أجل المستقبل ألا تتجاهل الماضي، ولا سيما الالتزامات السابقة، أو التحديات الحالية التي تواجهنا في محالات السلام والأمن والتنمية. فلا يمكننا إنقاذ الأجيال القادمة إن لم نتمكن من إنقاذ أكبر قطاعات من أجيال اليوم. وينبغي أن يبدأ النهوض بجدول أعمال المستقبل بضمان الالتزام بالاتفاقات والتعهدات السابقة والحالية، ولا سيما تلك المتعلقة بالأزمات والصراعات والنزاعات والتحديات الجارية في محالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن نعمل على ضمان أن ينعكس ذلك بالكامل في خطتنا المشتركة. ويجب أن تعالج الإجراءات المقترحة أيضا الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة والإقصاء والتهميش.

وقد أنشئت الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين في عالم يتألف من دول ذات سيادة. ومن المبادئ الأساسية للميثاق، المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ٢، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. في حين طورت عدد من القيم والمبادئ والأهداف العالمية على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، ظهرت مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني للاضطلاع بدور في العلاقات الدولية، تظل الدول ذات السيادة أساس النظام العالمي القائم حاليا.

في حين أن تعددية الأطراف المترابطة والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة يمكن أن تكون تعديلًا مفيدًا للنظام العالمي الحالي على النحو المنصوص عليه في الميثاق، فإنها لا يمكن أن تحل محله. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون تعددية الأطراف المتعددة الجهات صاحبة المصلحة شاملة للجميع ومتساوية ومنصفة. ويجب الاستمرار في متابعة مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين كما هو الحال الآن، وعند الاقتضاء في الترتيبات غير الرسمية أو المخصصة. وينبغي أن يستمر فرض القواعد المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني في ضمان المصداقية والموضوعية المحتملة للمنظمات المدعوة للمشاركة في مداولات الأمم

المتحدة. ولكي تكون هذه الترتيبات شاملة، ينبغي أن تتخذ شكل مؤتمر قمة يعقده الأمين العام لجميع أعضاء الجمعية العامة.

ومن المقترحات الأخرى للأمين العام، تشكيل منصة للطوارئ، وهي مسألة مثيرة للاهتمام أيضا. ومن الواضح أن تشكيلها سيحدده طابع كل أزمة أو حالة طوارئ على حدة. وقد يتعارض إنشاء منصة دائمة بعضوية محددة سلفًا مع ولايات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والميزانية والهيئات الدائمة الأخرى.

إن اقتراح تحويل مجلس الوصاية إلى منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين للتصدي للتحديات الناشئة وتغييره إلى منتدى تداولي بشأن المشاعات العالمية يمثل مشكلة على عدة مستويات. أولا، إن مجلس الوصاية هيئة بموجب الميثاق لها ولاية لإنهاء الاستعمار لم تتحقق بالكامل. وتغيير الولاية سيمثل عملية صعبة تنطوي على تعديل الميثاق. ثانيا، سيتعين وضع أحكام جديدة لتحويله إلى منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين، وهذا ينطوي على المحاذير التي أشير إليها للتو فيما يتعلق بمفهوم تعددية الأطراف المترابطة والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة. ثالثا، إن المشاعات العالمية المقترحة للنظر فيها في هذا المنتدي، مثل الفضاء الخارجي والمحيطات، يجري مناقشتها والبت فيها بالفعل في عدة هيئات ومحافل أخرى. وأفضل سبيل لمعالجة هذه المسائل الجديرة بالاهتمام هي الهيئات المتخصصة ذات الخبرة القيمة.

هذه بعض التعليقات الأولية التي أدلى بها وفد بلدي بشأن تقرير الأمين العام المهم المعنون خطتنا المشتركة. ومع تطور المناقشات، سيكون وفد بلدنا مشاركا نشطا، لا سيما في الجلسة التي ستعقد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

السيد موجيوروسي (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

ونؤكد التزامنا القوي بتعددية الأطراف. ومع ذلك، فإننا نرى أن الإجراءات الانفرادية تخدم بشكل أفضل بعض المصالح الوطنية. يجب علينا أن نركز جهودنا على مصداقية المحافل المتعددة الأطراف التي ينبغي أن تهيمن فيها القيمة المضافة للتعاون على جدول الأعمال. ونعتقد أنه لا حاجة إلى إدارة عالمية مركزية، بل نحتاج إلى حكومات وطنية قوية تتعاون فيما بينها بشأن المسائل ذات الاهتمام الدولي. وعلاوة على ذلك، نود أن نذكر الجمعية بأن لجميع الدول الحق في تحديد سياساتها المتعلقة بالهجرة، وحراسة حدودها، وتوفير الحماية ضد الشبكات الإجرامية التي تستغل الحالة الضعيفة في كثير من الأحيان للأشخاص الذين يتنقلون. وينبغي للدول، على وجه الخصوص، أن تتجنب إيجاد عوامل جذب للهجرة غير المشروعة تتيح المزيد من الفرص للمتجرين بالبشر والمهربين.

كما نؤكد أن تشجيع الهجرة لا يحل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية في بلدان منشأ المهاجرين. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا أن نبذل جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، بما في ذلك من خلال منع نشوب النزاعات، وتحقق التنمية المستدامة، ودعم حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، لم تصوت هنغاريا تأييدا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في الجمعية العامة، ولم تشارك حتى في تنفيذه. ولنفس الأسباب نرفض إدراج الاتفاق وغيره من هذه الوثائق في خطتنا المشتركة لأن ذلك لا يحترم بوضوح موقف الدول التي لا تلتزم بها.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): تود السلفادور أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لعقد هذه الجلسة العامة، وتقدر الجهود المبذولة للتمكين من إجراء مناقشة مشتركة لتقرير الأمين العام بشأن خطتنا المشتركة. يرى وفد بلدي أن من الضروري إجراء مناقشة بشأن الطريق للمضي قدما بشأن الالتزامات الرئيسية الواردة في التقرير.

لقد تغير العالم بالتأكيد منذ تأسيس الأمم المتحدة، وتطورت تعددية الأطراف أيضا. ومنذ العام الماضي، نواجه ويلات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وما زلنا نتعامل مع عواقبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوخيمة. لقد كانت جائحة كوفيد-١٩ اختبارا قاسيا جدا لبلداننا وللنظام المتعدد الأطراف قاطبة.

وفي ذلك السياق، من المهم أن نتذكر أننا، نحن الدول الأعضاء التي تشكل هذه الجمعية العامة، نتحمل مسؤولية حاسمة، نظرا لأننا نجسد الالتزام باتخاذ نهج عملي المنحى إزاء القرارات الرئيسية المنبثقة عن الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة. وبناء على ذلك، فإننا ندرك أن تعددية الأطراف ليست خيارا بل ضرورة في مهمتنا المتمثلة في بناء عالم أكثر مساواة ومرونة واستدامة.

وفي إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، أقرت السلفادور بأهمية تجسيد هذا الالتزام في النقاط الأساسية للقرار ذي الصلة (القرار ٧٥/٣٢٥)، وهذا هو السبب في أن ديباجة القرار تشير إلى إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، والذي يحدد أولويات عمل الجمعية العامة، بما في ذلك الالتزام بتعددية الأطراف وأهمية مواصلة العمل لتنشيط الجمعية العامة. تمثلت إحدى أكثر الخطوات واقعية في القرار ٧٥/٣٢٥ في تأكيده على الحاجة الملحة للحفاظ على أسبقية المناقشة العامة وأهميتها والممارسة الراسخة في عقدها، وكذلك قصر عدد الجلسات الرفيعة المستوى التي تُعقد خارج المناقشة العامة على تلك التي لها أهمية رئيسية والتي تتطلب اهتمامًا فوريًا من رؤساء الدول والحكومات. سيكون وفد بلدي مهتمًا جدًا برؤية كيف يمكن أن يكون تنفيذ القرار بمثابة أساس لزيادة تحسين الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية، مع مراعاة توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ١٢٨ من تقريره بشأن تعزيزه عن طريق الاستفادة منه لاتخاذ القرارات وقطع الالتزامات على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

ومع ذلك، تعتقد السلفادور أن نظاما متعدد الأطراف متوافقا مع تحدياتنا الحالية لن يكون ممكنا بدون مجلس أمن أكثر شفافية وتمثيلا وديمقراطية. ويتجلى ذلك أكثر في الظروف الراهنة، حيث أن عواقب جائحة على السلم والأمن الدوليين تجعل من الضروري تعزيز الشمولية في عملية صنع القرار في المجلس.

وتعرب السلفادور عن تقديرها للأمين العام لاستعداده مواصلة العمل مع الدول الأعضاء والهيئات الأخرى لتطبيق الأفكار الواردة في التقرير، وتكرر استعدادها لمواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة وتحث على العمل من أجل تحقيق نتائج ذات مغزى ستمكننا من تحديث الأمم المتحدة مع الحفاظ على شرعيتها ورسالتها العالمية وتأثيرها على التحقيق الحقيقي للمنافع العامة العالمية لصالح السلام والرفاه والأمن لجميع شعوبنا.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الأمين العام على عرضه تقريره المعنون خطتنا المشتركة. ونتفق على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي، وهما شرطان أساسيان لا غنى عنهما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويتمثل التحدي الأكثر إلحاحا في هذا المجال في القضاء على الفقر.

ووفد بلدي ملتزم بخطة جماعية تعزز التعاون والتضامن الدوليين. لكن بما أن الخطة المعروضة علينا وثيقة واسعة النطاق ومعقدة جدا، بمفاهيم لم تناقشها الدول الأعضاء على نطاق واسع، نري أنه سيكون من المناسب المشاركة في مناقشات حكومية دولية لمناقشة المقترحات المطروحة في خطتنا المشتركة بالتفصيل وبإسهاب. وسيواصل وفد بلدي دراسة التقرير وسيدلي ببيان أكثر تعمقا في الجلسة المقررة عقدها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود.

كما يعلم الأعضاء، وعلى نحو ما جاء في رسالة رئيس الجمعية العامة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، ستعقد الجمعية العامة جلسة عامة غير رسمية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٥/٠٠، لمنح الدول الأعضاء فرصة أخرى للتعليق على تقرير الأمين العام المعنون خطتنا المشتركة (A/75/982).

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في بنود جدول الأعمال ١٥ و ١١٩ و ١٢٤ و ١٢٥.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/76/383)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أوضحت اللجنة مواقف الوفود بشأن توصية اللجنة الخامسة، وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة. ولذلك، ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض عليها اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٣٤/٤٠١ على أن

”عندما ينظر في مشروع القرار نفسه في لجنة رئيسية وفي جلسة عامة، ينبغي للوفد، قدر الإمكان، أن يشرح تصويته مرة واحدة فقط، أي إما في اللجنة أو في جلسة عامة، ما لم يكن تصويت ذلك الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أذكر الوفود أيضاً بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١، تقتصر مدة تعليلات التصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتُبعت في اللجنة الخامسة، ما لم نخطر بخلاف ذلك مسبقاً.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. وستتخذ الجمعية العامة الآن قرارا بشأن مشروع القرار المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة بموجب المادة ١٩ من الميثاق“، الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٧٦/٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*) بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.